

**الأخلاق السياسية بين الشريعة
الإسلامية والسياسات الوضعية (دراسة
مقارنة في ضوء السياسة الشرعية)**

Political ethics between Islamic law and
positivist policies (a comparative study in the
light of sharia policy)

أ.م.د. رياض كريم خضير الدليمي
قسم أصول الدين - بنات / كلية الإمام الأعظم - بغداد
dr.reyadk@gmail.com



ملخص

لا يخفى على أحد الفجوة الكبيرة الحاصلة بين الأخلاق والسياسة، وعلى الصعيدين الدولي والمحلي، وأن التسارع المخيف لهذه الظاهرة يجعل المتتبع لها يفقد الأمل بإمكانية تلاقي وتلاقح القيم والمبادئ الأخلاقية مع العمل السياسي والعاملين فيه، كون المسلم اليوم يجد نفسه أمام تحدٍ حقيقي يتمثل في هيمنة الأخلاق البراغمية و سطوة الأنانية السياسية المعاصرة وبما يفرض واقعاً قاهراً يجعل العالم أجمع وبما يفهم المسلمين خاضعين لمسايرة هذه الانماط السياسية المرفوضة شرعاً وعقلاً لما ينتج عنها من شيوع سياسة الغاب، الأمر الذي يجعلهم أمام صعوبة بالغة في إقامة نظام إسلامي قائم على مبادئ الإسلام وأخلاقه، مما يؤدي إلى ذوبانهم في المصالح الآنية والديونية منغمسين بحدود المادة على حساب القيم الأخلاقية والروحية.

ان المتتبع لأحوال العالم اليوم يجد أن هناك نقصاً كبيراً في تطبيق القيم الأخلاقية في ميدان السياسة، وذلك بسبب الصراعات الحضارية التي تعيشها دول العالم اليوم، مما ولد سياسة الهيمنة، واحتكار القوة، ومصادرة حقوق الشعوب، من قبل دول بعينها، أدت إلى إيجاد مناخ سياسي مضطرب يخلو من القيم والأخلاق. والمقاصد السياسية توجب على الدول الإسلامية التوفيق بين أخلاقيات الإسلام ومبادئه، وبين الواقع السياسي المعاصر الذي أصبح مصدراً للصراعات الداخلية والتخندق الطائفية والمذهبية، ولابد من إيجاد رؤية شاملة تربط بين المبادئ الإسلامية والممارسات السياسية المعاصرة بشكل يراعي مصالح الناس من جهة، ويحقق المكتسبات السياسية من جهة أخرى، وحتى يتحقق ذلك في العمل السياسي لابد من مشاركة أصحاب القيم والمبادئ السليمة ليكونوا صمام أمان يحمي المجتمع من المستبدين والمفسدين، من خلال إعداد برامج عملية تتبناها أحزاب سياسية تملك رؤية واضحة واستراتيجيات محددة، ليتحقق العدل والقسط بين الناس وهو مطلب إلهي.

Abstract

It is no secret to anyone that there is a big gap between ethics and Politics, at the International and local levels, and that the frightening acceleration of this phenomenon makes the follower lose hope of the possibility of convergence and cross-fertilization of moral values and principles with political action and its workers, because a Muslim today finds himself facing a real challenge represented by the dominance of the establishment of an Islamic system



based on the principles and ethics of Islam, which leads to Their melting into momentary and worldly interests are immersed in the limits of matter to the detriment of moral and spiritual values.

The observer of the world today finds that there is a great lack in the application of moral values in the field of politics, due to the civilizational conflicts that the countries of the world are experiencing today, which gave rise to a policy of domination, monopoly of power, confiscation of peoples ' rights by certain countries, which led to the creation of a turbulent political climate devoid of values and morals.

It is necessary to find a comprehensive vision linking Islamic principles and contemporary political practices in a way that takes into account the interests of the people on the one hand, and achieves political gains on the other hand, and in order to achieve this in political work, the participation of people with sound values and principles is necessary to be a safety valve protecting society from despots and spoilers, through the preparation of practical programs adopted by political parties with clear visions and specific strategies, so that justice and equity can be achieved between people, which is a divine requirement.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه... وبعد
ان المتتبع لأحوال العالم اليوم يجد أن هناك نقصاً كبيراً في تطبيق القيم الأخلاقية في ميدان السياسة، وذلك بسبب الصراعات الحضارية التي تعيشها دول العالم اليوم، مما ولد سياسة الهيمنة، واحتكار القوة، ومصادرة حقوق الشعوب، من قبل دول بعينها، أدت إلى إيجاد مناخ سياسي مضطرب يخلو من القيم والأخلاق.

بينما تكمن أهمية الدراسة من أهمية السياسة في الإسلام كونها تنبع من قيم الحق والفضيلة الأخلاقية، وترفض كل أشكال الظلم والاضطهاد والاستبداد، من خلال إقامة نظام سياسي قائم على العدل والمساواة، وإرساء الحقوق، وكل فضائل الاخلاق. لأن الفهم الإسلامي ينظر بشمولية واسعة للحياة فيدبر حياة



الانسان بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك من المجالات التي تهدف إلى بناء مجتمع يستند إلى فضائل الاخلاق.

وتهدف الدراسة لبيان عمق وتأثير القيم الأخلاقية الإسلامية في ميدان السياسة من خلال بيان مفهوم الاخلاق السياسية في الشريعة الإسلامية والاسس القيمية التي تقوم عليها باعتبار شمولية الإسلام، وبيان مفهوم الأخلاق السياسية ومدى قيمتها في السياسات الوضعية المعاصرة، والمعايير التي تقوم عليها وتعتمدها فكرياً وعملياً.

وتكمن الإشكالية كون المسلم اليوم يجد نفسه أمام تحدٍ حقيقي يتمثل في هيمنة الأخلاق البراغمية وسطوة الأنانية السياسة المعاصرة وبما يفرض واقعاً قاهرًا يجعل العالم أجمع وبما فيهم المسلمين خاضعين لمسايرة هذه الانماط السياسية المرفوضة شرعاً وعقلاً لما ينتج عنها من شيوع سياسة الغاب، الأمر الذي يجعلهم أمام صعوبة بالغة في إقامة نظام إسلامي قائم على مبادئ الإسلام وأخلاقه، مما يؤدي إلى ذوبانهم في المصالح الآنية والدنيوية منغمسين بحدود المادة على حساب القيم الأخلاقية والروحية.

وجاءت فرضية الدراسة لتثبت أن المقاصد السياسية توجب على الدول الإسلامية التوفيق بين أخلاقيات الإسلام ومبادئه، وبين الواقع السياسي المعاصر الذي أصبح مصدراً للصراعات الداخلية والتخندق الطائفية والمذهبية، ولابد من إيجاد رؤية شاملة تربط بين المبادئ الإسلامية والممارسات السياسية المعاصرة بشكل يراعي مصالح الناس من جهة، ويحقق المكتسبات السياسية من جهة أخرى.

أما الأسباب الدافعة لهذه الدراسة هي الفجوة الكبيرة الحاصلة بين الأخلاق من جهة، والسياسة من جهة أخرى، وعلى الصعيدين الدولي والمحلي، وأن التسارع المخيف لهذه الظاهرة يجعل المتتبع لها يفقد الأمل بإمكانية تلاقي وتلاقح القيم والمبادئ الأخلاقية مع العمل السياسي والعاملين فيه، ولعل في صفحات هذه الدراسة نصل إلى حلول ممكنة لتحقيق ذلك.

وفي منهجية الدراسة اعتمدت المنهج الصفي المقارن من خلال وصف المنظومة الأخلاقية في الشريعة الإسلامية مستقاة من نصوصها، ووصف السياسات الوضعية التي تحكم عليها غالب دول العالم، وأجراء مقارنة بين الوصفين ليتسنى للقارئ التمييز بين الحق والباطل.

واشتملت خطة الدراسة على أربعة مطالب: خصصت الأول للتعريف بأهم مصطلحات العنوان، بينما كان المطلب الثاني بيان الاخلاق السياسية في الشريعة الإسلامية، ليكون المطلب الثالث عن واقع الاخلاق في السياسات الوضعية، ثم مطلب رابع للحديث عن الرؤية المقاصدية للأخلاق السياسية، ثم



خاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وتوصياتها.

❖ **المطلب الأول: التعريف بأهم مصطلحات العنوان**

الفرع الأول: مفهوم الاخلاق

الاخلاق لغة: جَمْعُ خُلُقٍ، وَالْخُلُقُ، بِضَمِّ اللَّامِ وَسُكُونِهَا: هُوَ الدِّينُ وَالطَّبْعُ وَالسَّجِيَّةُ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ لِمُصَوِّرَةِ الْإِنْسَانِ الْبَاطِنَةِ وَهِيَ نَفْسُهُ وَأَوْصَافُهَا وَمَعَانِيهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا بِمَنْزِلَةِ الْخُلُقِ لِمُصَوِّرَتِهِ الظَّاهِرَةِ وَأَوْصَافُهَا وَمَعَانِيهَا^(١).

وقال الرَّاعِبُ: وَالْخُلُقُ وَالْخُلُقُ فِي الْأَصْلِ وَاحِدٌ... لَكِنْ خُصَّ الْخُلُقُ بِالْهَيْئَاتِ وَالْأَشْكَالِ وَالصُّوَرِ الْمُدْرَكَةِ بِالْبَصَرِ، وَخُصَّ الْخُلُقُ بِالْقَوَى وَالسَّجَايَا الْمُدْرَكَةِ بِالْبَصِيرَةِ^(٢).

الاخلاق اصطلاحاً: عبارة عن هَيْئَةٍ لِلنَّفْسِ رَاسِخَةٍ تَصْدُرُ عَنْهَا الْأَفْعَالُ بِسُهُولَةٍ وَيُسْرٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ، فَإِنْ كَانَ الصَّادِرُ عَنْهَا الْأَفْعَالُ الْحَسَنَةَ كَانَتْ الْهَيْئَةُ خُلُقًا حَسَنًا، وَإِنْ كَانَ الصَّادِرُ مِنْهَا الْأَفْعَالُ الْقَبِيحَةَ سُمِّيَتْ الْهَيْئَةُ الَّتِي هِيَ مَصْدَرُ ذَلِكَ خُلُقًا سَيِّئًا^(٣).

وقال السُّيُوطِيُّ: الْخُلُقُ: مَلَكَهٌ نَفْسَانِيَّةٌ تَصْدُرُ عَنْهَا الْأَفْعَالُ النَّفْسَانِيَّةُ بِسُهُولَةٍ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ. وقيل: هو اسمٌ جامعٌ للقوى الْمُدْرَكَةِ بِالْبَصِيرَةِ، وَتُجْعَلُ تَارَةً لِلْقَوَى الْغَرِيزِيَّةِ، وَتَارَةً لِلْحَالَةِ الْمُكْتَسَبَةِ الَّتِي بِهَا يَصِيرُ الْإِنْسَانُ خَلِيقًا أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ^(٤).

وعَرَفَهُ ابْنُ مَسْكُوِيَهَ بِقَوْلِهِ: الْخُلُقُ: حَالٌ لِلنَّفْسِ دَاعِيَةٌ لَهَا إِلَى أَفْعَالِهَا مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ وَلَا رَوِيَّةٍ، وَهَذِهِ الْحَالُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مِنْهَا مَا يَكُونُ طَبِيعِيًّا مِنْ أَصْلِ الْمِزَاجِ، كَالْإِنْسَانِ الَّذِي يُحَرِّكُهُ أَدْنَى شَيْءٍ نَحْوَ غَضَبٍ،

(١) ينظر: ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، ج ١٠/٨٦. الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، عدد الأجزاء: ٤٠، أعوام النشر: (١٣٨٥-١٤٢٢هـ) = (١٩٦٥-٢٠٠١م)، وصوّرت أجزاء منه: دار الهداية، ودار إحياء التراث وغيرهما، ج ٢٥٧/٢٥.

(٢) الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ، ص ٢٩٧.

(٣) الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ١٠١.

(٤) السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المحقق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٩٧.

وَيَسْجُ مِنْ أَقْلٍ سَبَبٍ، وكالإنسان الذي يَجْبُنُ من أيسر شيءٍ، أو كالذي يَفْزَعُ من أدنى صوتٍ يَطْرُقُ سَمْعَهُ، أو يَرْتَاغُ من خَبَرٍ يَسْمَعُهُ، وكالذي يَضْحَكُ ضَحْكًا مُفْرِطًا من أدنى شيءٍ يُعْجِبُهُ، وكالذي يَغْتَمُّ وَيَحْزَنُ من أيسر شيءٍ يَنَالُهُ. ومنها ما يكونُ مُسْتَفَادًا بِالْعَادَةِ وَالتَّدْرِيبِ، وَرُبَّمَا كَانَ مَبْدُوهً بِالرَّوْيَةِ وَالْفِكْرِ، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ أَوَّلًا فَأَوَّلًا، حَتَّى يَصِيرَ مَلَكَةً وَخُلُقًا^(١).

وللطاهر بن عاشور كلام جميل في بيان معنى الخُلُق حيث يقول: «خُلُقٌ بضمين: فهو السجِّية المتمكِّنة في النَّفْسِ، باعثة على عمل يُناسِبها من خير أو شر، وقد فُسِّرَ بالقوى النفسية، وهو تفسير قاصر، فيشمل طبائع الخير وطبائع الشر؛ ولذلك لا يعرف أحد النوعين من اللفظ إلا بقيد يُضَمُّ إليه فيقال: خُلُقٌ حسن، ويقال في ضده: سوء الخُلُق، أو خُلُقٌ ذميم، فإذا أُطْلِقَ عن التقييد انصرف إلى الخُلُق الحسن»، ثم قال: «والخُلُق في اصطلاح الحكماء: ملكة؛ أي: كيفية راسخة في النفس؛ أي: متمكِّنة في الفكر، تصدُر بها عن النفس أفعال صاحبها بدون تأمل.

فخُلُق المرء مجموعة غرائز (طبائع نفسية) مؤتلفة من انطباع فكري إما جبلي في أصل خُلُقته، وإما كسبي ناشئ عن تَمَرُّن الفكر عليه وتقلُّده إياه لاستحسانه إياه عن تجربة نفعه، أو عن تقليد ما يُشاهده من بواعث محبة ما شاهد، وينبغي أن يُسمَّى اختيارًا من قول أو عمل لذاته، أو لكونه من سيرة مَنْ يحبه ويقتدي به، ويُسمَّى تقليدًا، ومحاولته تُسمَّى تَخَلُّقًا^(٢).

مما تقدم يتبين لنا أن هناك تقارب وتشابه كبير بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لمفردة الاخلاق والتي تعني الالتزام بالآداب والاخلاق الحسنة الموصلة إلى الطبع والسجِّية فعلاً وتركاً. وتشمل الصفات الحميدة التي اتفقت جميع الشرائع على اعتبارها، من صدق وأمانة وعدل ووفاء ورحمة واحترام، يتحلَّى بها المرء وتظهر في سلوكه.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة

السياسة لغة: مصدر مشتق على وزن فعالة من سوس أو ساس قال ابن فارس: «السين والواو والسين أصلاً: أحدهما فساد في شيء، والآخر جبلة وخليقة من ساس فالسوس وهو الطبع. ويقال: هذا من

(١) ابن مسكويه أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (ت ٤٢١هـ)، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، حققه وشرح غريبه: ابن الخطيب، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ص ٤١.

(٢) ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير [تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد]، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ، ج ١٩/١٧٢.



سوس فلان، أي طبعه»^(١).

وسيس عليه، أي أمر وأمر عليه، يقال ساسوهم سوساً، وإذا رأسوه قيل سَوَّسُوهُ وأساسوه؛ ساس الأمر سياسة قام به ورجل ساس من قوم سياسة سواس، يسوسهم ويقال سوس فلان أمر بني فلان أي كلف سياستهم، ويقال سست الرعية سياسة، وفي الحديث: ((كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء...))^(٢)، أي تتولى أمورهم، كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية.

فالسياسة فعل السائس والسائس هو الرجل الذي يتولى ترويض الخيول والعناية بها.

السياسة اصطلاحاً: هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي^(٣).

وللسياسة عند علمائنا القدامى معنيان^(٤):

إحدهما المعنى العام: وهو تدبير أمور الناس وشؤون دنياهم بشرائع الدين، والثاني المعنى الخاص: وهو ما يراه الإمام أو يصدره من الأحكام والقرارات زجراً عن فساد واقع، أو وقاية من فساد متوقع، أو علاجاً لوضع خاص.

وهذا ابن القيم ينقل عن ابن عقيل الحنبلي تعريف السياسة الشرعية ويؤيده في عدد من كتبه حيث يقول: السَّيَاسَةُ هي: ما كان فعلاً يكون معه النَّاسُ أقرب إلى الصَّلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي^(٥).

(١) ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)؛ معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، باب السين والواو وما يثلثهما، ج ٣/ ١١٩.

(٢) جزء من حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة -، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (١٩٤-٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ط ٣، بيروت، دار ابن كثير، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٢٦٨)، ٣/ ١٢٧٣. ومسلم في صحيحه؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، (٢٠٦-٢٦١هـ)، كتاب الصحيح المعروف بصحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، رقم (١٨٤٢)، ٣/ ١٤٧١.

(٣) ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية القاهرة، ج ٥/ ص ١١.

(٤) القرضاوي، يوسف، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص ٣١.

(٥) ينظر: ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: محمد جميل غازي (القاهرة: مطبعة المدني، د. ط. ت)، ج ١، ص ١٧. وابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد الحج (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، ج ٣، ص ٦٧٣. وهذا التعريف منقول عن ابن عقيل الحنبلي وليس كما يقول الغنوشي بأن



ويقسم ابن خلدون السياسة إلى ثلاثة أنواع: السياسة الطبيعية ويقصد بها حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والسياسة العقلية ويقصد بها حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية، ودفع المضار وبالتالي يحصل نفعها في الدنيا فقط، والسياسة الشرعية تعني حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحه الأخروية والدنيوية، والراجعة إليها، هذه السياسة يحصل نفعها في الدنيا والآخرة لعلم الشارع بالمصالح الدنيوية والأخروية^(١).

فمعنى هذا أن الأمر فيه متسع بشرط ألا تخرج الأمور عن دائرة المقاصد الشرعية والأصول الإسلامية العامة وعلى رأسها أصل العدل.

والأهداف التي ترمي إليها السياسة هي: تحقيق أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس^(٢). وبهذا تعلم أن مصطلح السياسة لا يجوز قبوله بإطلاق كما لا يجوز رفضه بإطلاق، وأن المقبول الممدوح من السياسة هو ما كان منها جارياً على أحكام الشريعة، وهو ما سمّاه العلماء بالسياسة الشرعية، وأما ما خالف الشريعة منها فهو مذموم^(٣)، وهو جزء من السياسة الوضعية التي لا تحتكم في غالبها إلى تعاليم الإسلام ومبادئه.

الفرع الثالث: مفهوم الاخلاق السياسية

بعد بيان مفهوم مفردة الأخلاق ومفردة السياسة تتضح لنا صورة التباعد الاصطلاحي للمفردتين، وبالوقت نفسه يوجد ربط دلالي متين بينهما، وذلك لأن السياسة تهتم بقيادة البشرية وتدير شؤونها خير المجتمع ومنفعته، والأخلاق هي مجموعة القيم والمثل الموجهة لسلوك المجتمع لما هو خير له، فالمفردتين يلتقيان في نقطة محورية واحدة هي تحقيق المنفعة العامة للمجتمع. وهكذا فإن جمع المفردتين في تعريف مركب للأخلاق السياسية والتي تعني: دراسة المبادئ الأخلاقية التي تحكم السلوك السياسي، سواء ما يتعلق بسلوك المسؤولين ووسائل عملهم، مثل النزاهة، والشفافية، والمساءلة، وعدم التحيز، والسلوك اللائق. وما يتعلق بصحة السياسات والقوانين ومدى ملائمتها من وجهة نظر أخلاقية للأفراد والمجموعات، من

هذا تعريف ابن القيم. فقد نقل ابن القيم في كلا الكتاتين التعريف عن ابن عقيل. انظر، الغنوشي، راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١٩٩٣، ١م)، ص ٢٦.

- (١) إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط ١، عمان، دار الشروق، ١٩٩٨.
- (٢) الموسوعة العربية العالمية، عمل موسوعي ضخّم اعتمد في بعض أجزائه على النسخة الدولية من دائرة المعارف العالمية World Book International، شارك في إنجازه أكثر من ألف عالم، ومؤلف، ومترجم، ومحرر، ومراجع علمي ولغوي، ومخرج فني، ومستشار، ومؤسسة من جميع البلاد العربية، ص ٨.
- (٣) عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف، ط ٢، ج ٦/ص ٢١١.



حيث التركيز على العدالة، والمساواة، وتطبيق القوانين، باعتباره نظام عملي يهدف إلى تحسين الحكم الرشيد وتعزيز الثقة في المؤسسات السياسية، لاتخاذ القرارات السياسية على أساس القيم والأهداف التي تعود بالنفع على المجتمع والدولة، وفق اخلاقيات الفعل والسلوك السياسي المحقق للمصالح العامة.

❖ المطلب الثاني: الاخلاق السياسية في الشريعة الإسلامية

للاخلاق في الشريعة الإسلامية مكانة عظيمة، سواء في حياة الفرد أو المجتمع، وجُعِلَت شاهدةً على صدق عبادة الإنسان كما ذكرت ذلك الآية الكريمة قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ (٤٥) العنكبوت: ٤٥ - (١)، وجعل النبي ﷺ الاخلاق مقياس لدرجة إيمان المؤمن حيث قال: ((أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا...)) (٢)، وما ذاك إلا لعظم منزلة الأخلاق في الشريعة الإسلامية ونصوص الوحي.

إن الشريعة الإسلامية بمعناها الشامل عقيدة وأخلاق وتنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي تعتبر من أهم مقومات الشخصية الإسلامية وأهم عناصر الوحدة القانونية للأمة الإسلامية، فالقانون ليس مجرد أداة لخدمة سياسات التنمية، كما أنه ليس مجرد وسيلة للانضباط داخل المجتمع، بل هو قبل كل شيء مرآة تعكس حضارة المجتمع وقيمه، والشريعة الإسلامية هي القادرة وحدها على تحقيق ذلك باعتبارها التراث القومي للأمة، لأنها تنظيم شامل لأمر الدين والدنيا، كما أن احترام القانون رهين بمدى استجابته لقيم المجتمع الأخلاقية والروحية والمادية على سواء، والشريعة هي أصلح النظم في هذا الصدد (٣).
إن الأزمة السياسية التي يعاني منها العالم اليوم هي أزمة أخلاقية بالدرجة الأولى، إنها تدمير للتقاليد وغياب معنى الحياة الشامل وضياع الأهداف، فهذه الأزمة تعيث فساداً على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الجماعي، فالمشكلة لم تصبح مشكلة أفراد فقط، بل أصبحت مشكلة سياسية على أعلى مستوى (٤).

(١) العنكبوت: ٤٥.

(٢) الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ٢، ١) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، حديث رقم (١١٦٢)، ج ٣/ ٤٥٨. قال الترمذي حسن صحيح.

(٣) أبو طالب صوفي حسن، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، دار النهضة العربية (القاهرة)، ط ٥، ١٤٢٧هـ، ص ٢٦٥.

(٤) هانس تينغ، مشروع أخلاقي عالمي، دور الديانات في السلام العالمي، ترجمة جوزيف معلوف، أورسولا عساف، ط ١، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص ٣٣.



الفرع الأول: الاتجاهات الفكرية في ربط السياسة بالأخلاق

في الفكر السياسي العربي الإسلامي ظهر اتجاهان: اتجاه طرح العلاقة بين السياسة والأخلاق ورفض الفصل بينهما، مثل هذا الاتجاه الكثير من العلماء أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وحسن البنا (١٣٢٤-١٣٦٨ / ١٩٠٦-١٩٤٩) ويساندونهم في هذا الاتجاه من الغربيين من اعتبروا أن الرسول ﷺ كان رجل دين ودولة مثل الكاتب توما أرنولد في كتابه «الخلافة» حيث يقول: بأن محمد كان حاكماً سياسياً للدولة ومن ثم كانت المبادئ التي جاء بها متمثلة في الإسلام تأخذ بالدين بقدر ما تأخذ بالدنيا^(١). كما يعترف بذلك الكاتب مونتجومري وات (Montgomery - Watt) حيث يقول: «محمد النبي ورجل الدولة» اعترافاً منه بسياسة الإسلام^(٢).

ويقول أيضاً الدكتور فتز جيرالد: أن الإسلام كان نظاماً سياسياً بالإضافة إلى كونه دين سماوي، ويعترف باستحالة فصل الجانبين عن بعضهما للتلازم المطلق بينهما، ويضيف الدكتور شاحة: أن الإسلام نظام كامل يشمل الدين والدولة معاً^(٣).

أما الاتجاه الثاني فهو يدعو إلى فصل السياسة عن الأخلاق وهو اتجاه علماني ليبرالي طالبوا بقيام نظام عربي سياسي مبني على حصر السلطة واحترام الحريات الأساسية وتأسيس سلطة تشريعية مستقلة في خدمة جولة عصرية غير خاضعة لضغوط الشريعة^(٤)، فاعتبروا تسيين الدين أو تدين السياسة لا يكون إلا عملاً من أعمال الجهال غير المبصرين وأروا أن حكومة الرسول ﷺ هي حكومة من نوع خاص جداً ولا توجد إلا حينما يوجد نبي بعد محمد ﷺ^(٥).

ذلك أن شريف الأفعال لا يتصرف فيه إلا شريف الأخلاق سواء كان ذلك طبعاً أو تطبعاً وقد نبه الله تعالى على ذلك في كتابه الكريم بقوله لنبيه ﷺ: -وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ-^(٦) لأن النبوة لما كانت أشرف

(1) THOMAS ARNOLD, THE CALIPHATE, LONDON OXFORD UNIVERSITY PRESS. 1924, pp30-31.

(2) MONTGOMERY, WATT, MOHAMED PROPHET AND STATESMAN, LONDON OXFORD, UNIVERSITY PRESS, 1991, pp30-31.

(3) SCHARCHT, M, THE ORIGINS OF MOHAMMAD, AN JURISPRUDENCE OXFORD, UNIVERSITY PRESS, 1960, p65.

(٤) المشيبي عبد الرحيم، السلطة والدين في نظر الإسلام، مجلة معالم، دون ذكر العدد وبلد النشر، مارينوز ١٩٢٩، ص ١٣٩.

(٥) العشماوي حمد سعيد، الإسلام السياسي، الجزائر، موفم للنشر، ١٩٩٠، ص ١٦.

(٦) القلم: ٤.



منازل الخلق ندب إليها من أكمل فضائل الأخلاق^(١).

ومن الاخلاق السياسية التي يدعو إليها الهاوردي هي ضرورة أن يتمثل السياسي خصال الصدق في مقاله، وأن يعطي المثال في سلوكه واشتغاله بالسلطة، وألا يفترى أو يكذب على الناس إلا على وجه التورية وضرورات حفظ وصيانة أسرار الدولة في خداع الحروب. فيقول في ذلك: وقد جاءت السنة بإرخاص الكذب فيها على وجه التورية دون التصريح فان أرخص لنفسه فيه على غير هذا الوجه صار به موسوما لأن الإنسان بقدر ما يسبق إليه يعرف وبما يظهر من أخلاقه يوصف وبذلك جرت عادة الخلق أنهم يعدلون العادل بالغالب من أفعاله وربما أساء ويفسقون الفاسق بالغالب من أفعاله وربما أحسن... وحكي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب إلى عكرمة ابن أبي جهل وهو عامله بعمان إياك أن توعد على معصية بأكثر من عقوبتها فإنك إن فعلت أثمت وإن تركت كذبت^(٢).

فإذا بدأ الإنسان بسياسة نفسه كان على سياسة غيره أقدر وإذا أهمل مراعاة نفسه كان بإهمال غيره أجدر، وقد قال بعض الحكماء المتقدمين: من بدأ بسياسة نفسه أدرك سياسة الناس، وقد قيل في منشور الحكم لا ينبغي للعاقل أن يطلب طاعة غيره وطاعة نفسه ممتنعة عليه^(٣).

وحكي أن بعض ملوك الفرس كتب كتاباً فدفعه إلى وزيره وقال إذا غضبت فناولنيه وكان فيه مكتوب مالك والغضب إنك لست بإله إنما أنت بشر ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء وإنما كان يفعل هذا ليزول عنه الغضب خوفاً من قبح آثاره وشدة إضراره. وليعلم أن في الأمور التي تدبرها ما لا يمضي إلا بفطر الصرامة والهيبة وأن ذلك لا يكون إلا لمن خيف غضبه وخشيت سطوته فليجعل من الغضب تغضباً لا غضباً لأن التغاضب فعله يمكنه أن يقف منه على الحد المطلوب والغضب انفعال فيه اضطر إليه لا يمكنه أن يقف منه على حد ولقد أصاب من كانت عقوبته للأدب وأخطأ من كانت عقوبته للغضب^(٤).

ومن الاخلاق السيئة التي حذر الامام الهاوردي الساسة من استخدامها هي تسخير المهارات الخطائية لأغراض عصبية أو مذهبية فيقول: يزوقون كلاماً موهماً ويزخرفون مذهباً مشوهاً يخلبون به قلوب الأغمار

(١) الهاوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ)، درر السلوك في سياسة الملوك، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن - الرياض، ص ٥٧.

(٢) الهاوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ)، درر السلوك في سياسة الملوك، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن - الرياض، ص ٦٥-٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.

ويعتضدون على نصرته بالسفلة الأشرار فيصب الناس إليهم وينعطفوا عليهم بخلافة كلامهم وحسن أطافهم مع أن لكل جديد لذة ولكل مستحدث صبوة وقال النبي ﷺ: ((إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي كُلِّ مُنَافِقٍ عَلِيمٍ اللِّسَانِ))^(١)،^(٢).

الفرع الثاني: تأثير المجتمع على القيم السياسية

القيم الاخلاقية هي نتاج تنشئة اجتماعية ذات أصول دينية، تؤمن بالوحي الذي سطر للإنسانية أعظم النصوص الخالدة عن مكارم الاخلاق قبل أن تكتشف بالعقل والحكمة. ومن هذه النصوص ما رواه أبي أمية الشعباني حيث قال: ((أَتَيْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْحُشَنِيَّ، فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الْآيَةِ؟ قَالَ: آيَةُ آيَةٍ؟ قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهَا خَبِيرًا، سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: بَلِ اتَّبِعُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْتَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجُمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: وَزَادَنِي غَيْرُ عُبَّةَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجْرُ خَمْسِينَ مِثْلًا أَوْ مِنْهُمْ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْكُمْ))^(٣). وفي الحديث دلالة واضحة للأخلاق الإصلاحية الأساسية الواجب توافرها في كل عملية إصلاحية، والإصلاح السياسي من باب أولى، وفيه إشارة إلى أن القائمين على العملية السياسية إذا فقدوا الشروط الأخلاقية التي تُعد أساس للقيام بوظيفتهم الإصلاحية حينها تنتفي الحاجة لوجودهم، وتنتقل المسؤولية حينها إلى الافراد لإصلاح مجتمعاتهم.

فالعمل الاخلاقي في الشريعة الإسلامية مبدأ أساسي يرتبط ارتباطاً إنسانياً وشعورياً بالفرد وكيونته، وأنه رغم تحديات الفساد الكبيرة سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتواطئ المجتمع معها، والتي تواجه الإنسان اليوم في المحافظة على المنظومة الأخلاقية، إلا أنه يبقى مسؤولاً مسؤولية أخلاقية في التصدي لذلك، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا

(١) ابن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت ١٤٣٨هـ] - عادل مرشد - وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، حديث رقم (١٤٣)، ٢٨٩/١.

(٢) الهاوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ)، درر السلوك في سياسة الملوك، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن - الرياض، ص ١٢٠-١٢١.

(٣) الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، حديث رقم (٣٠٥٨)، ١٤٦/٥.



كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوِيَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا^(١).

وتعيش غالب بلدان الشرق الاوسط اليوم حالة ديمقراطية فاسدة مزيفة، وذلك من خلال السماح بتشكيل أحزاب تحت لافتات متعددة، تارة بعناوين دينية، وأخرى مدنية، وما إلى ذلك من التسميات التي تفتقد لمعناها الحقيقي، تقدم هذه الاحزاب نفسها على أساس أنها مشاريع إصلاحية للفرد والمجتمع، تقوم على منظومة أخلاقية رصينة للدفاع عن الشعب، والوقوف بجانب المستضعفين والمطالبة بحقوقهم، وحقيقة الأمر وما لمسها المواطن من غالب هذه الاحزاب والمنظمات أنها تسعى لانتهاك المال العام، ولا تنتمي للقيم والمبادئ الأخلاقية التي تدعيها مطلقاً، وكثير منها لديه أجندات أجنبية ياتمر بأوامرها ويتحرك بإرادتها للحصول على تمويلها، فالهدف لدى هذه الاحزاب هو تحقيق المكاسب الشخصية، ولو كانت هذه المكاسب على حساب حقوق الناس، والخطر الكبير في ذلك يكمن في أن من يروج لهذه الاحزاب هم من ضحاياها من الشباب المغرر بهم، وهذا كله سببه انعدام الثقافة السياسية لدى النخبة والجمهور، وضياع الاخلاق الإصلاحية السياسية التي من المفروض توافرها في صميم عمل هذه الأحزاب.

❖ المطلب الثالث: الأخلاق السياسية في السياسات الوضعية

عمدت الفلسفة الغربية الوضعية على إزاحة الاخلاق من كافة منظوماتها، والتي تُعد المنظومة السياسية إحدى أهم هذه المنظومات، حيث كان لها حظ وافر من ذلك على الصعيد الداخلي والخارجي، لدرجة أن الغرب يجد مشكلة في تعريفه للأخلاق وبيان مصادرها، لأنه فصلها عن فكره وادائه، فالسياسة عنده هي فن إدارة المصالح بصرف النظر عن الأخلاق، وهذا ولد أزمة حقيقية لبعض مفكريه الذين يتبنون بعداً أخلاقياً في إقناع غيرهم بشيء أسمه الاخلاق.

وهذه الفلسفة أوهمت الغربيين بأنه يمكن التعايش مع الواقع بعيداً عن الاخلاق، والحقيقة أن الواقع بهذه الصورة لا ينتج إلا سياسات سيئة، يختبيء خلف مزاعم وادعاءات مزيفة كالتفوق والقوة والتطور، إذ السياسة عندهم مجال لتحقيق الشهوات المعنوية وتضارب المصالح المادية، ومنها شهوة التسلط والهيمنة وغريزة الجاه والسلطة وتحقيق تبعية المستضعفين. فهي بهذا المعنى سياسة في طبيعتها غير أخلاقية وتتقلب مع المصلحة وجوداً وعدماً، مما يعني استحالة اجتماعها مع الاخلاق، إذ بحضور الأولى تغيب الثانية. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل غابت الاخلاق في دساتير الدول، ومبادئ أنظمة الحكم؟ وهل غابت

الاخلاق في المواثيق الدولية؟ أم أنها غائبة حتى في ضمائر البشر؟

لقد طرح هذا الموضوع منذ قرون من طرف المفكر الايطالي ميكافيلي، الذي ذهب إلى الفصل التام بين القيم الاخلاقية والممارسة السياسية، وقد تبنت أغلب المجتمعات الغربية مبادئ المدرسة الميكافيلية، وفصلت بين عالم السياسة والاخلاق بالنسبة لما تقوم به الدول وأنظمة الحكم، والنتيجة قبول عام بأن القيم الاخلاقية التي تنطبق على الافراد ليس بالضرورة تنطبق على السياسي، فإذا كان الكذب والخداع والمراوغة مثلاً صفات غير حميدة بالنسبة للفرد، فإنها ليست كذلك بالنسبة للسياسي، الذي قد يضطر إلى ذلك تحقيقاً لمصالح معينة للدولة، فغابت بذلك القيم الاخلاقية وسادت مقولة (الغاية تبرر الوسيلة)^(١).

الفرع الأول: مقتطفات من السياسة الغربية المتأخرة

الناظر إلى سياسة الغرب المتأخرة عموماً وأمريكا خصوصاً يجد أنها قائمة على نظرة أحادية بمعنى: من ليس معي فهو ضدي، بل هو إرهابي يجب مواجهته، وهذا فعلاً ما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر المفتعلة التي أدت إلى جملة من العنجهية الامريكية خصوصاً والغربية عموماً، نتجت عنها غزو أفغانستان والعراق ودمارهما وتشريد شعوبهما، وهو أمر لا يمت للأخلاق السياسية بصلة. كذلك طريقة إدارة الحرب بين روسيا وأوكرانيا واللعب على مصالح فتوية من خلال إعادة فكرة التنافس الاستراتيجي على حساب أرواح الابرياء من البلدين.

ومن السياسة اللاأخلاقية التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية هي الحرب والازمات الاقتصادية التي أدت إلى اضطرابات مجتمعية خطيرة في الشعوب الإسلامية، من خلال التلاعب بمصير أوقواتها وتجويعها لفرض سياستها عليها واستعبادها.

واستمراراً لنهج السياسة الامريكية اللاأخلاقية ما فعله ترمب من إلغاء اتفاقيات كثيرة تحمل بعداً أخلاقياً دولياً منها اتفاقية منظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ، عقوبة منه للأمم المتحدة كما يظن لعدم مساندتها له في قراراته الظالمة، ولا يخفى على المتتبع للسياسات الغربية كيف استغلت فايروس (كوفيد ١٩) أبشع استغلال وتاجرت بأرواح المليارات من البشر بطريقة أنانية بغيضة.

وأما المسألة الكبرى التي عرت الغرب وسياساته الوضعية البعيدة تمام البعد عن الأخلاق، ما حدث ولا يزال في غزة، وحجم التآمر والدمار الذي حل بها على أيد الصهاينة والتي توصف من قبل مجرمي

(١) لكحل سعيدة، الأخلاق في النظام السياسي الإسلامي، بحث نشر في مجلة حوليات جامعة الجزائر، (المجلد: ٣٦ / العدد: ٢٠٢٢-٠١)، ص ٣٥٥.



العالم من حكام ومحكومين بأنها تستند للقانون الدولي!!! بل والادهي من ذلك أن تصف الجيش اليهودي المعتدي بالأخلاق وتنسب الإرهاب واللاأخلاقية للمقاومين عن أرضهم ووجودهم وأعراضهم، ومعهم بذلك كثير من حكام العرب الخونة الذين تخلقوا بأخلاق الغرب وانسلخوا من إسلامهم وإنسانيته، وهم يشاهدون الاف الاطفال تحرق في خيامهم، والنساء والرجال تقتل، والشيوخ والعجائز تهدم البيوت على رؤوسهم، ببساطة أنهم لا يملكون الشعور بالمسؤولية أمام ما يجري ويحدث من قبل سياسات الغرب اللاأخلاقية تجاه الشعوب المسلمة الضعيفة، لأنهم تبع لهم.

والشعور بالمسؤولية مبدأ أخلاقي لا يخضع للمصالح الانية، ولا لموازنات القوة، فتلك قمة الانانية، وانما يخضع إلى مجموعة قيم أخلاقية، وإنسانية، وإيمانية، تشترك بها جميع دول العالم، انطلاقاً من الانسانية المشتركة بينهم، والعدالة الدولية الواجب توفرها للجميع، لأن العلاقات الدولية قائمة على العدل الذي يستلزم فرض الرحمة في موضعها، والعقاب في موضعه، بمعنى أنها لا تقوم على الحب الذي يؤدي إلى الالتزام والبذل، ولا الكره الذي يؤدي إلى الانتهاك والتفريط.

من خلال التجارب أعلاه يتبين لنا أن الغرب يعتمد في سياساته على العقل النظري المجرد، البعيد عن القيم والمبادئ السياسية الدولية، مما ولد سياسة فاسدة لا أخلاق فيها ولا انسانية تحتكم إليها، بل هي المصالح الضيقة من ظلم وقهر واستعمار واستبداد، فسَادَ حكم الغاب، وهذا كله ولد حاجة فعلية لوجود الاخلاق في المنظومة السياسية قولاً وعملاً، ولا مناص لإحداها عن الأخرى لتحقيق العدالة للمجتمعات ولتنعم بحياة إنسانية كريمة.

الفرع الثاني: الديمقراطية الغربية والأخلاق السياسية

العالم العربي في العصور المتأخرة يتغنى بالديمقراطية الغربية ويروج لها باعتبارها نظام يكفل الحرية والعدالة الإنسانية للبشر، وقد بلغ هذا النظام ذروته كما يزعمون في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي المستبد، ولكن الواقع يثبت أن هذه الدول تتبنى النظام الديمقراطي في سياساتها الداخلية وبأشكال مختلفة، أما ما يتعلق بسياساتها الخارجية فمبدأها في ذلك تحقيق مصلحة الأقوى بصرف النظر عن الوسائل المستخدمة من قبلهم لتحقيق تلك المصلحة فعندهم الغاية تبرر الوسيلة، فلا تكاد تجد أي مظهر لهذا النظام في تعامل دول الغرب مع الدول المستضعفة للسيطرة على خيراتها ونهب ثرواتها، كما حصل في كثير من البلدان العربية والإسلامية، وحلف الشر ذلك تقوده أمريكا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وجهود هذا الحلف كلها تصب في مصلحة الكيان المحتل (اليهود)،

فالنظام الديمقراطي الذي ما زال الغرب يدعي أنه نظام قائم على العدالة والقيم الإنسانية، ما هو إلا نظام صنع في الغرب لاستخدامه كذريعة للسيطرة على خيرات ومقدرات الشعوب العربية والإسلامية ونهب ثرواتها، وزرع الكيان اللقيط (إسرائيل) في الشرق الأوسط، ومحاربة كل من يتصدى لهذا الكيان بتهمة الإرهاب ومعادات الإنسانية، وهي تهمة جاهزة انطلت وللأسف الشديد على كثير من أبناء جلدتنا من حكام ومحكومين، وأدت هذه الممارسات إلى تغيير ثقافة كثير من الشعوب العربية والإسلامية تجاه الغرب عموماً وإسرائيل خصوصاً وصل الأمر لدرجة تغيير المناهج الدراسية وتحريف فهم النصوص القرآنية التي تتحدث عن طغيان اليهود وغدرهم، حتى وصل إلى محاسبة ومعاقبة من يتكلم عنهم بسوء ويلقى في السجون جراء ذلك، والناظر اليوم كيف تتعامل الحكومات العربية مع الحركة الإسلامية حماس ووصفهم بالإرهاب بسبب دفاعهم عن مقدسات المسلمين التي يسعى الكيان الصهيوني لاحتلالها، الأرض التي اعترفت الأمم المتحدة بأحقية الفلسطينيين بها في قراراتها الواضحة، ولكن رغم ذلك فهذه القرارات لم تكن ملزمة للغرب الديمقراطي الذي يمتلك حق النقض (الفيتو) لنقض أي قرار ليس من صالح إسرائيل، وإن كان هذه النقض يتعارض مع العدالة والأخلاق.

أن المجتمع الغربي يدعي التطور والتقدم والازدهار، هل لنا أن نسأل ماذا قدم للبشرية؟ فقد قدم العلم ولم يقدم الحكمة التي تمنع تجاوزات البحث العلمي، وقدم التكنولوجيا ولم يقدم الطاقة الروحية التي تسمح بمراقبة الأخطار الناجمة عن التكنولوجيا، وقدم الصناعة ولم يقدم البيئة الذي يتصدى لاستمرار التوسع الاقتصادي. وقدم الديمقراطية ولم يقدم الأخلاق التي تتصدى لمصالح القوى الكثيفة للأفراد والفئات الحاكمة، وقدم...^(١).

إن كل تقدم علمي أو تقني دون أخلاقي وقيم أخلاقية تلزم الجميع، تتعرض المجتمعات للخطر بسبب تفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الذي يؤدي في الأخير إلى الدمار الاقتصادي والانحلال الاجتماعي والكوارث السياسية.

نخلص إلى نتيجة مفادها أن النظام الديمقراطي الذي وضعه الغرب، هو نظام غير إنساني وغير عادل، ولا يحتكم إلى نتائج الاقتراع التي لا توافق هواه، وهذا يدل على أن الغرب ينظر إلى العلاقة بين الأخلاق والسياسة نظرة إزدواجية، فالسياسة الخارجية عنده قائمة على المصالح لا الأخلاق، والتخلي عن المبادئ

(١) ينظر: هانس تينغ، مشروع أخلاقي عالمي، دور الديانات في السلام العالمي، ترجمة جوزيف معلوف، أورشولا عساف، ط١، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص ٥٧.



الأخلاقية قد يحقق مصلحة على المدى القريب لكنه حتماً سيؤدي إلى الخسارة على المدى الطويل، لأن الظلم والعدوان على الدول الضعيفة قد يحقق مكاسب وقتية، ولكن سينتج عن هذا الظلم اضطرابات وحروب قد لا تبقي ولا تذر، والعالم مليء بالشواهد على ذلك.

وفي المقابل وفي خضم المخاض الحضاري الذي تعيشه شعوبنا العربية اليوم الثائرة على الاستبداد والمتعطشة للحرية والعدالة والكرامة، تسير وفق بوصلة الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وتسعى إلى أن تكون هذه المبادئ سبيلاً لتحقيق مصالح الأفراد والجماعات والدول، ولا تتخلى عنها لمصالح شخصية وفئوية، كما تفعل الدول الغربية اليوم.

الفرع الثالث: ازدواجية العاملين في الحقل السياسي

في غالب البلدان التي تجري فيها الانتخابات في زماننا المعاصر نرى ازدواجية عالية من قبل الأفراد والأحزاب، وذلك من خلال الحجم الكبير من المغالطات التي تمارس من قبلهم تجاه ناخبهم، فهم يستخدمون الحيلة والخداع فيرفعون شعارات براقة ورنانة في القيم والأخلاق الإنسانية وحقوق الإنسان لذر الرماد في العيون، أما الواقع فإنه لا يتوافق مع هذه الشعارات المرفوعة ويتناقض معها تماماً، فهم يبيحون الحرام لأنفسهم بحجة المصلحة، ويدينون المظلوم ويكون على الظالم بحسب ميولهم ومصالحهم، فتصرفاتهم تناقض أقوالهم. وهؤلاء يؤمنون بقاعدة (الغاية تبرر الوسيلة) وهي قاعدة مجردة عن كل القيم الإنسانية، بل هو شعار تاريخي وضعه المفكر الغربي (ميكافيلي) والذي يضرب فيه كل الاخلاقيات الدينية والمجتمعية. وهذا كله يسمى في زماننا المعاصر بالدبلوماسية!!!

ومصلحة المجتمع عامة ومصلحة الأفراد والأحزاب إنما تأخذ مفهومها من خلال فقه الأولويات، وأهداف ومقاصد العيش المشترك، وهذا يقع على عاتق كل مهتم بشؤون البلد من حكام ومحكومين، مراقبين ومعارضين، جميعهم مكلفون بصون الأمانة والمحافظة عليها من خلال تقديم المصالح الكبرى على المصالح الجزئية، والمصلحة الوطنية على المصلحة الإقليمية، ومصلحة الشعب تقدم إذا تعارضت مع مصالح طائفة أو مذهب أو فئة، ويكون قبول الأحزاب والمسؤولين منوط بتحقيق هذه المقاصد التي تشكل بمجملها المصالح الكبرى للبلد. وهذا هو المعيار في وصف العمل السياسي بالأخلاقي أو غير الأخلاقي، وهو ذات المعيار ينطبق على الحزب السياسي، وعلى الأفراد العاملين بالحقل السياسي. فكلما رجع الحزب السياسي أو الفرد السياسي مصلحة حزبه أو مصلحة الشخصية على المصلحة العامة وكان سلوكه مناقضاً لثوابت العيش المشترك، كان تصرفه غير أخلاقي.

ومن الواضح أن أمثال هؤلاء هم الفئة الأكثر وجودًا على رأس العمل السياسي في كثير من بلداننا العربية، فهم عبدة لمصالحهم وأحزابهم وطوائفهم وأبعد ما يكونون عن المصلحة العليا للبلد، فهم يفسدون في الأرض ولا يصلحون وينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (الكهف: ١٠٤).^(١)

فمن تأثير السياسات اللاأخلاقية هي انعدام وضوح الرؤية لدى القوى السياسية في البلد وضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مما أدى إلى نتيجة حتمية لضعف القوى السياسية، الامر الذي أثر سلباً بشكل كبير وواضح على تأثير جماعة الرأي والضغط ومنظمات المجتمع المدني؛ لأن في غالبها تابعة إلى القوى السياسية، مما يؤدي إلى عدم تحقق أي تقدم نحو الاستقرار والرفاهية بالتالي انعدام ثقة الشعب بالحكومة ومؤسساتها^(٢).

وبناء على الصورة اعلاه ساد اعتقاد لدى كثير من المجتمعات العربية بأن الدخول في الشأن السياسي بأي شكل من الأشكال، يستوجب بالضرورة التخلي عن القيم والمبادئ الاخلاقية للمجتمع، بالتالي فإن الحصول على لقب السياسي الفاعل، يخول صاحبه اللجوء إلى أساليب غير أخلاقية، باعتباره غير ملزم بالضوابط والقواعد القيمية المتوافق عليها في العمل السياسي، وهذا يدل على أن السياسة في واقعنا المعاصر لا علاقة لها بالأخلاق، وهما منفصلان تمامًا.

وهذه جزء من التبعية التي استطاع الغرب أن يجعل دول العالم الثالث دائرة في فلكه محتاجة له سياسياً واقتصادياً وثقافياً وهي التبعية التي خطط لها الغرب خطوة بخطوة واستطاع أن يبلغ مراحلها النهائية في ذلك، ومن خلالها غيب الهوية الإسلامية لتلك الدول إلى حد كبير بواسطة العلمانية التي اسقطت راية الشريعة الإسلامية ورفعت محلها راية القوانين الوضعية وهي نتيجة حتمية بسبب التخلي عن ثوابتنا الدينية والسعي إلى المصالح والمكاسب الآنية والشخصية وهذا ما خلفته العلمانية الغربية في بلداننا الإسلامية والعربية^(٣).

(١) الكهف: ١٠٤.

(٢) ينظر: الدليمي رياض كريم خضير، المصطلحات السياسية الوافدة بين التوطين وإعادة البناء (العراق أنموذجاً)، بحث نشر في مجلة التعليم للدراسات التخصصية الحديثة، العدد التاسع، السنة الخامسة، شهر آذار، المجلد الثاني، عام ٢٠٢٥م، بغداد، ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٣) ينظر: الدليمي رياض كريم خضير، الاعجاز المقاصدي السياسي في تقديم الحلول لمشاكل البشرية المعاصرة، بحث نشر في مجلة اعجاز الدولية للبحث والتأمل العلمي، والتي تصدر عن هيئة الاعجاز في القرآن والسنة بالملكة المغربية، العدد الثامن، السنة الخامسة، شهر فبراير، عام ٢٠٢٣م، ص ٢.



حتى في البلدان التي تدعي العراقة والديمقراطية أمثال الولايات المتحدة الأمريكية، لا تكاد تجد أي تحضر في إدارة سياساتها الداخلية والخارجية، فهذا هو رئيسها المنتخب (دونالد ترامب) يستخدم مفردات سوقية تجاه خصومه لا تمت للأعراف السياسية الدولية بصلة ناهيك عن الاخلاق المجتمعية، فهو يصف خصومه بأوصاف مثل: (نصاب، مجنون، مريض نفسياً، محتال)، كما استخدم ترامب الإهانات الشخصية ضد الأنداد، حين وصف المستشارة السابقة للبيت الأبيض ميكا برينجينسكي بأنها (كلبة) وتنزف بشدة من كثرة عمليات شدّ الوجد!!! أيعقل أن تصدر هذه الالفاظ الغير اخلاقية من رئيس أقوى دولة في العالم كما يزعمون؟

وهذا الحال ينطبق على كثير من زعماء الدول في زماننا المعاصر الذين باتت تصرفاتهم فظة وغير لائقة، ولم تعد تهمهم الاتهامات التي توجه اليهم بالفساد، والتورط في الفضائح.

أصبحت النقاشات السياسية في البرامج التلفزيونية التي تنقل على الهواء مباشرة عبارة عن حلبات مصارعة للمشاركين فيها من السياسيين، فجلهم تنقصهم الدماثة والالتزام باللطف واللباقة في النقاشات، لدرجة تصل إلى الاشتباك بالأيدي وكأننا في حلبات مصارعة. وهذا سببه يعود إلى انعدام القيم الاخلاقية والمبادئ الاعتبارية في القائمين على العمل السياسي.

وفي الأخير نقول أن الأخلاق تعتبر من الأسس الضرورية للسياسة، فالسياسي لا يمكن أن يكون سياسياً إن لم يتبنى هذا أو ذاك من المبادئ الأخلاقية العامة، ومن هنا تظهر العودة إلى الفحص القيمي والأخلاقي لمبادئ الحياة السياسية في عصر فقد كل القيم والمبادئ الأخلاقية ليعرف في الهاديات وعالم الشبكات ليغدو الى تحديها الظروف والأحوال والزمان والمكان.

❖ المطلب الرابع: رؤية مقاصدية للأخلاق السياسية

تنطلق الرؤية المقاصدية لكل أمر من تحديد غاياته ومقاصده الأساسية، وتوجه سلوك العاملين فيه على تحقيق هذه المقاصد والغايات، والرؤية المقاصدية للأخلاق السياسية لها غايات ومقاصد تعتمد عليها في العمل السياسي وهي تحقيق العدالة، والمساواة، والرخاء والكرامة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق هذه الغايات من خلال توجيه السلوك السياسي للعاملين في الحقل السياسي باعتبار قيم ووسائل تستخدمها لتحقيق هذه الغايات منها العدل، والشفافية، والأمانة، والصدق، وتحمل المسؤولية، ويطرح ذلك كله في اتخاذ القرارات والقوانين التي تعتمد على مبدأ الشفافية والمساءلة، ووضع قوانين عادلة تضمن المساواة بين الجميع وتحمي حقوقهم، وصياغة السياسات التي تحقق العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص

متساوية للجميع، وتنفيذ المشاريع التي تساهم في حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أهمية الرؤية المقاصدية للأخلاق السياسية

وتكمن أهمية الرؤية المقاصدية للأخلاق السياسية كونها تساعد في توجيه العمل السياسي نحو تحقيق أكبر فائدة للمجتمع، من خلال أهداف سامية تعزز الاخلاق السياسية لضمان تطبيق المعايير الأخلاقية في العمل السياسي، لتتمكن من بناء مجتمع عادل تتحقق فيه العدالة الاجتماعية، وتضمن فيه حقوق الإنسان، نتيجة تعزيز الثقة بين الحكام والمحكومين، والذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المجتمعية.

إن الأخلاق السياسية لعرب اليوم لم تعد ترى أن هناك تعارضاً جدياً بين الأخلاق التراثية (الدينية) وأخلاق الحداثة السياسية، وأن كتب «الآداب السلطانية» و«السياسات الشرعية» التي تتحدث عن طاعة الحاكم والخضوع له إجمالاً لم تعد تُقرأ كثيراً من قبل العرب، مثلما تُقرأ بين أوساط النخب الفكرية^(١)؛ فالعربي اليوم لم يعد يجد أيّ تعارض بين خروجه على الحاكم وقيمه الدينية، مثلما تُردّد النخب الثقافية العربية القريبة من الأنظمة الحاكمة منذ زمن، ولم يعد يجد أيّ تعارض بين ورعه الديني والديمقراطية، وأن الثورة لم تعد «فتنة» كما تقول بعض النخب الإسلامية السياسية، مثلما بات يُعرف بأن الطاعة تجلب له الأمان والسلامة، ولكنه أصبح يدرك تماماً أن الطاعة تجلب الذل والظلم أيضاً. اليوم يمكننا القول بصورة واضحة إن النماذج التفسيرية التي قدّمها نخب عربية فكرية ودينية وسياسية وعدد من المستشرقين لم تعد تصلح لمقاربة الأخلاق السياسية للمجتمع العربي الحديث^(٢).

فالعربي اليوم هو في النهاية جزء من هذا العالم الحديث وأخلاقه، هي في العموم أخلاق حداثة مشربة روح العصر، ولا يرى تقابلاً أو تعارضاً بين قيم الحداثة الغربية وانتماءاته الدينية أو القومية أو العشائرية^(٣). حتى إن ستيفن سيدمان Steven Seidman يذهب إلى أنه بحلول الحرب العالمية الأولى، فإن نحو ٨٠ في المئة من العالم وقع تحت الاستعمار الأوروبي الذي سلب ونهب، ولكنه أيضاً أدخل قيم الحداثة السياسية إلى المناطق التي استعمرها، برغبة منه أو من دون رغبة؛ فالاستعمار الإنكليزي للعراق، مثلاً، هو

(١) بينت إحدى الدراسات الإحصائية أن كتب الآداب السلطانية والسياسات الشرعية ليست من أول ثمانية وعشرين كتاباً مقروءاً في التراث العربي. اعتمد الباحث على البيانات التي قدّمها موقع الوراق الإلكتروني المعروف عن كتب التراث. ينظر: الحاج صالح رشيد، الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012م، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) رشيد الحاج صالح، تأملات في الفكر الأخلاقي العربي المعاصر: بحث في العلاقة بين الأخلاق والسياسة، بحث نشر في مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، العدد (46) المجلد 12، عام (٢٠٢٣)، ص ٣١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١.



ما جعل أهله يدركون أن الدولة تمثل للجميع لا مجرد دولة عصبية، وأن لهم حقوقاً يجب عليها أن تحترمها، كما أنهم تعلموا أن الثورات وسيلة سياسية مشروعة للتعبير عن مواقف الشعوب^(١). من خلال استقرار لبعض الدول التي تحقق نسبة من الالتزام بقيم مثل: كالعادلة الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة والحرية، نتج عن ذلك عمران على كافة الأصعدة: الصعيد الانساني والسياسي، الاقتصادي، والاجتماعي...

انتشار مقولة (لا اخلاق في السياسة) إضافة إلى الواقع السياسي المفروض في كثير من البلدان العربية ولد انطباع سلبي لدى الكثير من اصحاب القيم والمبادئ بعدم جدوى الدخول والمشاركة في العمل السياسي، وزهدهم بالمناصب السياسية، مما سهل لأهل الفجور المشاركة والعبث بمصالح الناس وسبب ذلك انهيارات وصراعات وظلم بين الجماعات والحزاب.

فحتى تتحقق الأخلاق في العمل السياسي لابد من مشاركة أصحاب القيم والمبادئ السليمة ليكونوا صمام أمان يحمي المجتمع من المستبدين والمفسدين، من خلال إعداد برامج عملية تتبناها أحزاب سياسية تملك رؤى واضحة واستراتيجيات محددة، ليتحقق العدل والقسط بين الناس وهو مطلب إلهي إذ قال ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ الحديد: ٢٥ -^(٢)، ففي هذه الحالة تصبح المشاركة واجبة شرعاً.

ذلك أن السلطة التي تمارسها الدولة هي سلطة مجردة «غير مشخصة» بمعنى أن الأسلوب البيروقراطي في اختيار موظفي هيئات الدولة وتدريبهم يفترض عادة أن يجعلهم محايدين سياسياً تحصيلاً لهم من التقلبات الأيديولوجية الناجمة عن تغير الحكومات^(٣).

الفرع الثاني: ٧ أكتوبر وعلاقتها بالمقاصد السياسية الأخلاقية

تجديد فهمنا للأخلاق، فهم قوة ومصلحة لا فهم تعاطف وتعاون فقط. بمعنى هل ٧ أكتوبر عمل أخلاقي أم غير أخلاقي؟

(١) ستيفن سيدمان، معرفة متنازع عليها، النظريات الاجتماعية في أيامنا، ترجمة مرسى الطحاوي، مراجعة عمر سليم التل، الدوحة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص ٥٤٦-545.

(٢) الحديد: ٢٥.

(٣) الدليمي رياض كريم خضير، الدولة والسلطة الحاكمة وأثرهما في ترسيخ مفهوم المواطنة، بحث نشر في مجلة البحوث والدراسات الإسلامية المحكمة، ديوان الوقايف السني، العدد (٥٦)، لسنة ٢٠١٩م، ص ٥٨.

هو عمل أخلاقي وإن فاتته أشياء تتعلّق بالقوة والمصلحة، فلا سياسة كاملة. من حيث المنطلق والغاية التي تتعلّق بالبحث عن الحق وإحيائه عند الموات فهو عمل أخلاقي للغاية. ومن حيث إدراك المآلات والعمل على تحمّلها وهذا يتفوق فيه الشعب على المقاومة فهو أيضًا عمل أخلاقي، لأن البديل هو تصهين عربي، وانتقال الصهيونية إلى قلبنا، وهي الفتنة الأشد من القتل، فتكون الأيديولوجية الصهيونية بديلاً لهويتنا وكياننا وأن نُسْتَبَع لأعدى أعدائنا، فالثمن الذي يقدّم الآن مفهوم، وهو يُقدّم من قبل لكن بشكل مختلف، والبديل كان موجوداً فلو حذفنا من العام قبل الماضي ٧ أكتوبر كنا لن نبحت فقط عن المسجد الأقصى ولكن المسجد الحرام. والمسلمون يُقدّرون هذه الجملة وإن لم يفهمها غيرهم، فالمسجد الحرام والمسجد الأقصى عندنا أهم من أنفسنا، وهي جمل لن يفهمها الواقعي التابع^(١).

الدول عليها أن تقدّم نموذجاً للسياسة الواقعية الأخلاقية وأن تبحث عن (العدالة الفعّالة). فتكون فاعلةً في سياستها الخارجية مع اشتراط العدالة. لأن الفاعلية من غير عدالة تُنشئ أنظمة تمثّل صورة للسياسة العالمية السلبية. وتفاعلاتنا مع العالم في المطلق تستند لهذين المعيارين معاً (العدالة - الفاعلية)^(٢).

الخاتمة

بعد هذا التطواف السريع في مقارنة الأخلاق السياسية في الشريعة الإسلامية والسياسات الوضعية نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات:

النتائج:

١. السياسة تهتم بقيادة البشرية وتدير شؤونها لخير المجتمع ومنفعته، والأخلاق هي مجموعة القيم والمثل الموجهة لسلوك المجتمع لما هو خير له.
٢. الإسلام نظاماً سياسياً بالإضافة إلى كونه دين سماوي، وتعاليمه قائمة على استحالة فصل الجانبين عن بعضهما للتلازم المطلق بينهما.
٣. السياسات الوضعية عموماً والغربية خصوصاً قائمة على نظرية (الغاية تبرر الوسيلة) وهي نظرية قائمة على الفصل التام بين القيم الأخلاقية والممارسة السياسية.
٤. الغرب يعتمد في سياساته على العقل النظري المجرد، البعيد عن القيم والمبادئ السياسية الدولية، مما ولد سياسة فاسدة لا أخلاق فيها ولا إنسانية تحتكم إليها.

(١) ماهر مدحت، في السياسة العالمية من منظور أخلاقي: واقع وواجب، مقال نشر على شبكة الانترنت العنكبوتية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٤.

(٢) المصدر نفسه.



٥. الاخلاق السياسية في العلاقات الدولية قائمة على العدل الذي يستلزم فرض الرحمة في موضعها، والعقاب في موضعه، بمعنى أنها لا تقوم على الحب الذي يؤدي إلى الالتزام والبذل، ولا الكره الذي يؤدي إلى الانتهاك والتفريط.

٦. الرؤية المقاصدية للأخلاق السياسية لها غايات ومقاصد تعتمد عليها في العمل السياسي وهي: تحقيق العدالة، والمساواة، والرخاء والكرامة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان.

التوصيات:

١. توصي الدراسة التركيز على القيم، والمبادئ، والأخلاق الإسلامية، وحث العاملين في الحقل السياسي على التحلي بها، لأنها نجاة للإنسان في الدارين.

٢. اشتراط اجتياز دورة في الاخلاق السياسية للعاملين في الحقل السياسي ولا يستثنى منها أحد.

٣. تفعيل المؤتمرات والملتقيات والندوات التخصصية في بيان أثر تطبيق الاخلاق في العمل السياسي على الحكام والمحكومين، ودعوة العاملين في الحقل السياسي لحضورها.

٤. تفعيل برنامج الانضباط الأخلاقي السياسي ومعاينة المخالفين.

المصادر

١. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط ١، عمان، دار الشروق، ١٩٩٨.

٢. ابن القيم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد الحج (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م).

٣. ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: محمد جميل غازي (القاهرة: مطبعة المدني، د. ط. ت).

٤. ابن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت ١٤٣٨هـ] - عادل مرشد - وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥. ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير [تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد]، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.

٦. ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)؛ معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧. ابن مسكويه أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (ت ٤٢١هـ)، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، حققه وشرح غريبه: ابن الخطيب، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١.
٨. ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، الحواشي: ليلازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٩. ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، القاهرة.
١٠. أبو طالب صوفي حسن، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، دار النهضة العربية (القاهرة)، ط ٥، ١٤٢٧هـ.
١١. البخاري، الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ط ٣، بيروت، دار ابن كثير.
١٢. الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
١٣. الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٤. الحاج صالح رشيد، الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢م.
١٥. الدليمي رياض كريم خضير، الاعجاز المقاصدي السياسي في تقديم الحلول لمشاكل البشرية المعاصرة، بحث نشر في مجلة اعجاز الدولية للبحث والتأمل العلمي، والتي تصدر عن هيئة الاعجاز في القرآن والسنة بالمملكة المغربية، السنة الخامسة، العدد الثامن، شهر فبراير، عام ٢٠٢٣م.
١٦. الدليمي رياض كريم خضير، الدولة والسلطة الحاكمة وأثرهما في ترسيخ مفهوم المواطنة، بحث نشر في مجلة البحوث والدراسات الإسلامية المحكمة، ديوان الوقف السني، العدد (٥٦)، لسنة ٢٠١٩م.
١٧. الدليمي رياض كريم خضير، المصطلحات السياسية الوافدة بين التوطين وإعادة البناء (العراق أنموذجاً)، بحث نشر في مجلة التعليم للدراسات التخصصية الحديثة، السنة الخامسة، العدد التاسع، شهر آذار، المجلد الثاني، عام ٢٠٢٥م، بغداد.
١٨. الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت،



ط ١، ١٤١٢هـ.

١٩. رشيد الحاج صالح، تأملات في الفكر الأخلاقي العربي المعاصر: بحث في العلاقة بين الأخلاق والسياسة، بحث نشر في مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، العدد (٤٦) المجلد ١٢، عام (٢٠٢٣).

٢٠. الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، عدد الأجزاء: ٤٠، أعوام النشر: (١٣٨٥-١٤٢٢هـ) = (١٩٦٥-٢٠٠١م)، وصوّرت أجزاء منه: دار الهداية، ودار إحياء التراث وغيرهما.

٢١. ستيفن سيدمان، معرفة متنازع عليها، النظريات الاجتماعية في أيامنا، ترجمة مرسى الطحاوي، مراجعة عمر سليم التل، الدوحة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١.

٢٢. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المحقق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٣. عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف، ط ٢.

٢٤. العشماوي حمد سعيد، الإسلام السياسي، الجزائر، موفم للنشر، ١٩٩٠.

٢٥. الغنوشي راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٣م).

٢٦. القرضاوي، يوسف، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٧. لكحل سعيدة، الأخلاق في النظام السياسي الإسلامي، بحث نشر في مجلة حوليات جامعة الجزائر، (المجلد: ٣٦ / العدد: ٠١-٢٠٢٢).

٢٨. ماهر مدحت، في السياسة العالمية من منظور أخلاقي: واقع وواجب، مقال نشر على شبكة الانترنت العنكبوتية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٤.

٢٩. الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ)، درر السلوك في سياسة الملوك، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، الرياض.

٣٠. مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، (٢٠٦-٢٦١هـ)، كتاب الصحيح المعروف بصحيح مسلم،



تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث.

٣١. المشيبي عبد الرحيم، السلطة والدين في نظر الإسلام، مجلة معالم، دون ذكر العدد وبلد النشر، مارينوز ١٩٢٩.

٣٢. الموسوعة العربية العالمية، عمل موسوعي ضخم اعتمد في بعض أجزائه على النسخة الدولية من دائرة المعارف العالمية World Book International، شارك في إنجازه أكثر من ألف عالم، ومؤلف، ومترجم، ومحرر، ومراجع علمي ولغوي، ومخرج فني، ومستشار، ومؤسسة من جميع البلاد العربية.

٣٣. هانس تينغ، مشروع أخلاقي عالمي، دور البيانات في السلام العالمي، ترجمة جوزيف معلوف، أورسولا عساف، ط ١، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٨ م.

Sources

1. MONTGOMERY,WATT, MOHAMED PROPHET AND STATERMAN, LONDON OXFORD, UNIVERSITY PRESS, 1991.

2. SCHARCHT,M, THE ORIGINS OF MOHAMMAD, AN JURISPRUDENCE OXFORD, UNIVERSITY PRESS, 1960.

3. THOMAS ARNOLD, THE CALIPHATE,LONDON OXFORD UNIVERSITY PRESS. 1924.

4. Sources

5. 1. Ibrahim Abrash, Political Sociology, 1st ed., Amman, Dar Al-Shorouk, 1998.

6. 2. Ibn al-Qayyim Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr, Bada'i' al-Fawa'id, edited by Hisham Abdul Aziz Atta, Adel Abdul Hamid Al-Adawi, and Ashraf Ahmad Al-Hajj (Makkah: Nizar Mustafa Al-Baz Library, 1st ed., 1416 AH/1996 CE.)

7. 3. Ibn al-Qayyim, Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr (d. 751 AH), The Wisdom Methods in Islamic Politics, edited by Muhammad Jamil Ghazi (Cairo: Al-Madani Press, n.d.).

8. 4. Ibn Hanbal, Imam Ahmad ibn Hanbal (164-241 AH), Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal, edited by Shu'ayb al-Arna'ut [d. 1438 AH], Adel Murshid, and others, supervised by Dr. Abdullah ibn Abdul Mohsen al-Turki, Al-Risala Foundation, 1st ed., 1421 AH-2001 CE.

9. 5. Ibn Ashur Muhammad al-Tahir, At-Tahrir wa'l-Tanwir [Clarifying the Right Meaning and Enlightening the New Mind from the Interpretation of the Glorious Book], Tunisian House of Publishing, Tunis, 1984 AH.



10. 6 .Ibn Faris Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi Abu al-Husayn (d. 395 AH); Mu'jam Maqayis al-Lughah, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH-1979 CE.
11. 7 .Ibn Maskawayh Abu Ali Ahmad ibn Muhammad ibn Ya'qub Maskawayh (d. 421 AH), Tahdhib al-Akhlaq wa-Tahir al-Araaq, edited and explained by Ibn al-Khatib, Maktaba al-Thaqafa al-Diniya, 1st ed.
12. 8 .Ibn Manzur Muhammad ibn Makram ibn Ali Abu al-Fadl Jamal al-Din al-Ansari al-Ruwaifi'i al-Ifriqi (d. 711 AH), Lisan al-Arab, annotations by al-Yaziji and a group of linguists, Dar Sadir, Beirut, 3rd ed., 1414 AH.
13. 9 .Ibn Nujaym, Zayn al-Din, Al-Bahr al-Ra'iq Sharh Kanz al-Daqa'iq, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Cairo.
14. 10 .Abu Talib Sufi Hasan, Implementation of Islamic Law in the Arab Countries, Dar al-Nahda al-Arabiya (Cairo), 5th ed., 1427 AH.
15. 11 .al-Bukhari, al-Jami' al-Sahih, known as Sahih al-Bukhari, edited by Mustafa Deeb al-Bugha (1407 AH-1987 AD), 3rd ed., Beirut, Dar Ibn Kathir.
16. 12 .Al-Tirmidhi Abu Isa Muhammad ibn Isa (d. 279 AH), Al-Jami' Al-Kabir (Sunan Al-Tirmidhi), edited, authenticated, and commented on by Bashir Awad Marouf, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st ed., 1996.
17. 13 .Al-Jurjani Ali ibn Muhammad ibn Ali Al-Zayn Al-Sharif (d. 816 AH), Al-Ta'rifat (The Definitions), edited and authenticated by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1403 AH-1983 AD.
18. 14 .Al-Hajj Saleh Rashid, The Political Face of Contemporary Arab Culture, Beirut, Arab Scientific Publishers, 2012.
19. 15 .Al-Dulaimi Riyadh Karim Khadir, The Political Miracle of Objectives in Providing Solutions to Contemporary Human Problems, a study published in the International Journal of Miracles for Scientific Research and Contemplation, published by the Authority for the Miracle of the Qur'an and Sunnah in the Kingdom of Morocco, Fifth Year, Issue Eight, February 2023.
20. 16 .Al-Dulaimi Riyadh Karim Khudair, "The State and the Ruling Authority and Their Impact on Establishing the Concept of Citizenship," a study published in the peer-



reviewed Journal of Islamic Research and Studies, Diwan al-Waqf al-Sunni, Issue (56), 2019.

21. 17 .Al-Dulaimi Riyad Karim Khudair, "Immigrant Political Terminology between Settlement and Reconstruction (Iraq as a Model)," a study published in the Journal of Education for Modern Specialized Studies, Fifth Year, Issue Nine, March, Volume Two, 2025, Baghdad.

22. 18 .Al-Raghib al-Isfahani Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad, known as al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH), "The Vocabulary of the Unusual Words in the Qur'an," edited by Safwan Adnan al-Dawudi, Dar al-Qalam, Dar al-Shamiya, Damascus, Beirut, 1st ed., 1412 AH.

23. 19 .Rashid Al-Haj Saleh, Reflections on Contemporary Arab Ethical Thought: A Study of the Relationship between Ethics and Politics, a study published in the Tabayyun Journal for Philosophical Studies and Critical Theories, Issue (46), Volume 12, 2023.

24. 20 .Al-Zubaidi Muhammad Murtada Al-Husseini, The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary, edited by a group of specialists, published by the Ministry of Guidance and Information in Kuwait, the National Council for Culture, Arts, and Letters in the State of Kuwait, number of parts: 40, years of publication: (1385-1422 AH) = (1965-2001 AD), and parts of it were photocopied by: Dar Al-Hidaya, Dar Ihya Al-Turath, and others. 21. Stephen Seidman, Contested Knowledge: Social Theories in Our Time, translated by Morsi al-Tahawi, revised by Omar Salim al-Tal, Doha, Beirut, Arab Center for Research and Policy Studies, 2021.

25. 22 .Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din (d. 911 AH), Mu'jam al-Maqalid al-Ulum fi al-Hudud wa al-Durusm, edited by Muhammad Ibrahim Ubadah, Maktabat al-Adab, Cairo, 1st ed., 1424 AH-2004 CE.

26. 23 .Abd al-Qadir ibn Abd al-Aziz, al-Jami' fi Talib al-Ilm al-Sharif, 2nd ed.

27. 24 .Al-Ashmawi Hamad Sa'id, Political Islam, Algeria, Muwaffam Publishing, 1990.

28. 25 .Al-Ghannouchi Rashid, Public Freedoms in the Islamic State (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1st ed., 1993 CE.)

29. 26 .Al-Qaradawi, Yusuf, Shari'a Politics in Light of the Texts of Shari'a and its



Objectives (1422 AH-2001 CE), 1st ed., Beirut, Al-Risala Foundation.

30. 27 .Lakhal Saida, Ethics in the Islamic Political System, a study published in the Annals of the University of Algiers (Volume 36, Issue 01-2022.)

31. 28 .Maher Madhat, On World Politics from an Ethical Perspective: Reality and Duty, an article published online, Civilization Center for Studies and Research, April 24, 2024.

32. 29 .Al-Mawardi Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Habib al-Basri al-Baghdadi (d. 450 AH), Pearls of Conduct in the Politics of Kings, edited by Fuad Abd al-Mun'im Ahmad, Dar al-Watan, Riyadh.

33. 30 .Muslim ibn al-Hajjaj al-Naysaburi al-Qushayri (206-261 AH), The Sahih Book Known as Sahih Muslim, edited by Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Beirut, Dar Ihya al-Turath.

34. 31 .Al-Mashisi Abd al-Rahim, Authority and Religion in the View of Islam, Ma'alim Magazine, no mention of the issue or country of publication, Marinos, 1929. 32. The Universal Arabic Encyclopedia, a massive encyclopedic work based in some parts on the international edition of World Book International, was produced by more than a thousand scholars, authors, translators, editors, scientific and linguistic reviewers, art directors, consultants, and institutions from all Arab countries.

35. 33 .Hans Ting, A Global Ethical Project, The Role of Religions in World Peace, translated by Joseph Maal